جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 6 -	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية	
عنوان المداخلة	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة	
الإسم واللقب	غزازي عماد	شلابي نعيمة
المؤهل العلمي	دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر "أ"	أستاذة محاضرة "ب"
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة المدية	جامعة المدية
ملاحظات	/	/

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة

المستخلص:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في تنمية و تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمتها في رفع معدلات النمو و تخفيض معدلات البطالة و الحد من الفقر، إلى جانب تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية و البيئية، و المسؤولية الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحقق من خلالها مستوى رفاهية معين للأفراد وبإمكانها إضافة قيمة اقتصادية، ومنه تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية.

Abstract:

Small and medium Fondations play a key role in the development and the development of the national economy, through its contribution to higher growth rates and lower unemployment rates and poverty reduction, as well as social impact, economic, environmental, and social responsibility imposed by society on Small and medium Fondations that check out which specific welfare for individuals and can add a level of economic value, and from the achievement of sustainable development requirements.

Key words:
Small and medium Fondations, development, sustainable development, social responsibility.

1- مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محط اهتمام عالمي، خاصة في الآونة الأخيرة، و هذا بسبب المكانة التي استطاعت أن تحتلها في اقتصاديات دول العالم، و أيضا اعتبارها لبنة أساسية في الهيكل الاقتصادي و الصناعي، كما نلاحظ إسهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي و في حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة مثل تخفيض معدلات البطالة و الحد من مستوى الفقر ، وكذا مساهمتها في استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال من اجل تنمية مستدامة للمجتمع. كل هذا لن يحدث إلا بوجود مسؤولية اجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لها من تأثير على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي .

جاءت دراستنا في هذه الورقة البحثية لتقديم عرض شامل و واضح لموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية التي تساعد في تحقيق تنمية مستدامة في مختلف دول العالم ، و على ضوء ما سبق سوف نطرح الإشكال التالي: **كيف تحقق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة متطلبات التنمية المستدامة؟**

للإجابة على هذا الإشكال تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما هي أنواعها و ما أهميتها؟
- ما هي مزايا و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما هو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية و التنمية المستدامة؟
- ما هي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ما هي تحديات و معيقات و متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

و لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج النظري التحليلي لمعالجة هذا الإشكال و الإجابة على مختلف الأسئلة، من خلال تقسيم هذه المداخلة إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
- **المحور الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية**
- **المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**
- **المحور الرابع: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
- **المحور الخامس: تحديات و متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف دول العالم المتقدمة و السائرة في طريق النمو باعتبار أنها تعتبر حلا لمشكلة البطالة.

و كذا باعتبار أنها تساهم في الإنتاج و التشغيل و تعتبر مصدرا مهما للابتكار و التقدم التكنولوجي، فهي بذلك تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدول.

1-**تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** لقد اختلف المفكرون الاقتصاديون في مختلف دول العالم في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لهذا لا نجد تعريف موحد لها فما يمكن اعتباره مؤسسة صغيرة في دولة ما يعتبر مؤسسة كبيرة في دولة أخرى، و هذا بسبب اختلاف المعايير التي تصنف المؤسسات الاقتصادية .

تعتبر المؤسسة الاقتصادية نظام تفاعلي مؤلف من مجموعة من الموارد المادية و المعنوية و مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم علاقات رسمية و غير رسمية من أجل تحقيق رسالة المؤسسة و الغاية التي وجدت من أجلها.(1)

إن أعطاء مفهوم واضح و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمر خاضع للظروف البيئية التي تنشأ فيها، خاصة البيئة الاقتصادية لذا تم وضع معايير للوصول إلى تعريف شامل لها.

1-1-معايير كمية: من أهم المعايير الكمية التي تساعدنا في تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد(2) :

- **معيار رأس المال:** يعكس الطاقة الإنتاجية و الاستثمارية، إلا أنه يبقى مختلفاً من دولة لأخرى.
- **معيار حجم الموجودات:** أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.
- **معيار رقم الأعمال:** يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة، و قدرتها التنافسية.
- **معيار العمالة:** يعتبر من المعايير الأكثر استعمالا، لسهولة استخدامه و تطبيقه، و كذا لسهولة الحصول على المعلومة و ثباته النسبي، إلا أنه أيضا مختلف من دولة لأخرى.

- **معيار معامل رأس المال:** جاء للمزج بين معيار العمل و معيار رأس المال، لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعيارين، و هو يعبر عن حجم رأس المال اللازم لتوظيف وحدة واحدة من العمل.

1-2-معايير نوعية: من أهم هذه المعايير نجد (3)

- **قيمة المبيعات:** تتحدد قيمة المبيعات حسب حجم السوق و نوعية المنتج.
- **المعيار القانوني:** يتوقف على طبيعة رأس المال و كذا مصادره و حجمه.
- **معيار الإدارة (التنظيم):** تصنف المؤسسات إلى صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار.
- **معيار الاستقلالية:** تعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مستقلة إذا كانت تملك على الأقل نسبة 50% من رأس مالها.
- **المعيار التكنولوجي:** حسب هذا المعيار تعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي تلك التي تستعمل أساليب إنتاج بسيطة مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

و وضع الاتحاد الأوروبي تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها" كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير و رقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية.أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون .كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى.(4)

2- أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة إلى نوعين من المشروعات(5):

2- 1- مشروعات محدودة الحجم:

غالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل منظمات صغيرة لا توجد إمكانية لإنمائها في المستقبل مثل بائع الزهور، و محلات الكافتيريا الصغيرة و في هذه الحالة فإن مالك المشروع قد يكون راضي بمستوى و حجم الأعمال التي يدرها المشروع و يوفر له في نفس الوقت دخل مرضي من وجهة نظره.

2-2-مشروعات ذات النمو السريع:

و تتميز هذه المشروعات بتوافر إمكانيات النمو لدى المشروع. يبدأ المشروع عادة بحجم صغير بعكس المقدرة المالية لمالكه و لكن مع احتمال أن يتوسع المشروع مستقبلا.

و تهدف هذه المنظمات إلى النمو السريع و غالبا ما يقوم بإدارتها فريق من المديرين يمكنهم الحصول على رأسمال يسمح بتقديم المنتجات أو الخدمات الجديدة للأسواق كبيرة الحجم.

3-خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مميزاتها:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من الخصائص و المميزات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات.

3-1-خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها، البعض منها يعتبر مزايا إيجابية و الأخرى تعتبر سلبية (6):

- **الايجابية:**

1) صغر حجم المتطلبات الرأسمالية.
2) تخصص حجم ونوع الإنتاج غالبا.
3) انخفاض درجة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة.
4) الحاجة إلى خدمات البنية الأساسية بشكل محدود.

5) الاعتماد على الخدمات المحلية و الإقليمية .
6) اعتمادها أكثر على العمالة بدلا من حجم الاستثمارات.
7) المهل القصيرة لإعداد دراسات الجدوى و التأسيس.
8) تميزها بمرونة عالية تساعدها على البقاء و التكيف مع احتياجات السوق.
9) سرعة مردود رأس المال المستثمر.
10)ملكية فردية أو عائلية أو شركات الأشخاص ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة.
11)الدور البارز للمرأة فيها.
12)تلبية طلبات المجتمع المحيط.

- **السلبية:**

1. محدودية القدرات الذاتية للتوسع و التطور.
2. محدودية إمكانية استعمال التكنولوجيا المتطورة.
3. عدم استفادتها من وفورات الحجم.
4. عدم دقة و توفر قواعد البيانية المتاحة لها و عليها.
5. تكون غالبا من الصناعات المغذية لصناعات أخرى.
6. توحيد الملكية و الإدارة.
7. أهمية سمعة المالك و المالكين المديرين للشركة.

3-2- مزايا المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

تتمثل أهم مميزاتها فيما يلي(7):

3-2-1-مميزات متعلقة بالعملاء:

1- الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل:

يمتاز المشروع الصغيرة عادة بقلة عدد العاملين فيه و محلية النشاط ، وهذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة و المودة و العلاقات الوطيدة و العلاقات الوطيدة بالعملاء، فلقد أشارت العديد من الدراسات أن السبب الرئيس لتعامل الأفراد مع المشروعات الصغيرة و تفضيل بعضها على بعض يرجع للطابع الشخصي في التعامل و تقديم الخدمات بصورة شخصية.

2- المعرفة التفضيلية بالعملاء و السوق:

إن سوق المشروعات الصغيرة يكون عادة محدود نسبيا، الأمر الذي يجعل من الممكن التعرف على شخصيات عملائهم و احتياجاتهم التفصيلية و تحليل هذه الاحتياجات و دراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، و بالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات و الرغبات، و بالتالي فإن استمرار هذا التواصل و هذه المعرفة يضمن لهذه البيانات التحديث المستمر ، و لهذا فإن المشروعات الصغيرة تكون في وضع أفضل بكثير من المشروعات الكبيرة من حيث القدرة على متابعة و مواكبة التطورات التي تحدث على رغبة واحتياجات عملائها.

3- قوة العلاقات المجتمعية و تأثيرها على العملاء:

أهم ما يميز المشروعات الصغيرة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها، حيث هناك علاقة خاصة مع العملاء و المعرفة التفصيلية بظروف و أحوال المجتمع و العملاء المقيمين، و تكاد تكون لديهم معرفة كاملة بأحوالهم و يشاركون عملائهم أفراحهم، و في نفس الوقت يكون العملاء و المجتمع بصفة عامة خير عون و سند لأصحاب هذه المشروعات عند مواجهة المشكلات التي تعوق العمل.

4- المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين:

حيث تتميز المشروعات الصغيرة بالعلاقات القوية التي تربط بين صاحب العمل بالعاملين نظرا لقلة عدد العاملين و أسلوب و طريقة اختيارهم و التي تقوم على اعتبارات شخصية إلى درجة كبيرة إضافة إلى ذلك يؤدي قلة عدد العاملين إلى وجود إشراف مباشر من صاحب المشروع و توجيه و اتصالات مباشرة.

و نتيجة للطابع الشخصي و غير الرسمي في التعامل، كثيرا ما يكون العاملون على استعداد للمعاونة في حل المشكلات التي تواجه العمل، كذلك يتوقع العامل من صاحب العمل معاونته في حل مشكلاته حتى ولو كانت شخصية و خارج العمل.

3-2-2- مميزات متعلقة بالجوانب الإدارية و التنظيمية:

1)- مرونة الإدارة:

تتميز الإدارة في المشروعات الصغيرة بالمرونة و القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العملاء أو العاملين، بساطة الهيكل التنظيمي، لذلك نلاحظ أن المشروعات الصغيرة أكثر قدرة على تقبل التغيير و تبني سياسات جديدة، و ذلك خلاف المشروعات الكبيرة التي تتعدد المستويات الإدارية بالإضافة إلى رسمية العلاقات الوظيفية و تسلسلها في خطوط مرسومة مما يجعل عملية اتخاذ القرارات الإدارية تأخذ وقتا طويلا نسبيا .

2)- الفعالية و الكفاءة:

تعتبر المشروعات الصغيرة أكثر كفاءة وفعالية من المشروعات الكبيرة بشكل عام و ذلك لما تتمتع به من خصائص و مزايا تجعلها أكثر قدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، و إشباع حاجات و رغبات عملائها بشكل كبير، فهي تخلق فرص عمل لأصحابها و عائلاتهم و تمكنهم من الحصول على دخول معقولة تساعد في تحسين مستوى معيشتهم الاقتصادي و الاجتماعي، إضافة إلى أن مرونة إدارتها تجعلها أكثر قدرة على الاستجابة السريعة لتلبية متطلبات عملائها بالجودة المطلوبة و السعر المناسب. (8)

3)- سهولة التأسيس و حرية اختيار النشاط:

تتميز المشروعات الصغيرة بسهولة التأسيس فهي لا تتطلب أموالا كبيرة أو تكنولوجيا معقدة، كما أنها لا تحتاج إلى إجراءات تأسيس إدارية معقدة بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة ، كما أنها توفر لمالكيها فرصة اختيار النشاط الذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية و ترقية المبادرات الفردية و إظهار المقدرة على الإبداع و الاختراع الأمر الذي جعل هذه المشروعات تفرض وجودها عدديا في كل أنحاء العالم.

3-2-3-مميزات مرتبطة برأس المال و التمويل و الانتشار الجغرافي:

1- الضآلة النسبية لرأس المال و سهولة التمويل:

إن صغر حجم رأس المال وضآلته النسبية في المشروعات الصغيرة يسهل الحصول على التمويل اللازم من جانب المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي، و هذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك و المؤسسات التمويلية الأخرى كما أن صغر حجم و قلة التخصص تعتبران ميزتين تؤهلان المشروع الصغير لتحقيق المرونة و سرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و العالمية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي.(9)

2-الانتشار الجغرافي الواسع:

إن للمشروعات الصغيرة أهمية استثمارية و تنموية كبيرة ناتجة عن انتشارها الوسع جغرافيا، فمعظم المشروعات الصغيرة تكون على الأغلب محلية، و لذلك تكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها، و هي تقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، الأمر الذي يهيئها لإحداث تنمية إقليمية شاملة تساهم في رفع و تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال استغلالها للموارد المحلية بشكل أمثل و المساعدة في حل مشكلة البطالة و توفير المنتجات و الخدمات للأفراد محليا.

4- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات و لعل أهميتها تكمن في النقاط التالية(10):

1. استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات و المهارات.
2. إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة و النائية.
3. تدعيم النسيج الاقتصادي و خلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية و خدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.
4. تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.
5. تدعيم المؤسسات الكبيرة في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة.
6. تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير و تلبية رغباته الأساسية.
7. الإبداع و الابتكار .
8. مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات و نفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.
9. خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني و بالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية:

1- الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

توجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منتشرة في جميع أنحاء العالم في الشوارع و في المناطق السكنية، و من خلال هذا يمكننا تلخيص الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات كما يلي(11):

.**إتاحة فرص العمل:** تظهر الدراسات أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن تكلفتها في المشروعات الكبيرة بشكل عام.

.**تقديم منتجات و خدمات جديدة:**غالبا ما تكون المشروعات الصغيرة و المتوسطة مصدرا للأفكار الجديدة و الخدمات المبتكرة التي تنبع من معرفة هذه الشركات لاحتياجات عملائها..

. **توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور الموزعين و الموردين أو الوكلاء للشركات الكبيرة .

. **تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين:** تسمح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعاملين بها بالقيام بمهام مختلفة في فترات زمنية قصيرة حيث تتنوع المهام و المسؤوليات و بالتالي تتسع خبراتهم و معارفهم.

. **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرب من المستهلكين و القدرة على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا وبالتالي تقديم منتجات تشبع رغباتهم .

. **إظهار وتنمية المهارات و المبادرات الفردية** : تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإظهار و تنمية روح المبادرة واتخاذ القرار السليم عند مواجهة المخاطر و التنبؤ بها مستقبلا.

. **تعظيم الفائض الاقتصادي و رفع الكفاءة الإنتاجية**: أثبتت التجربة العلمية أن صغر حجم الوحدة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين بسبب تقليل حجم البيروقراطية و كذا تحسين العلاقة بين العمال و الإدارة.

. **وسيلة لتجميع المدخرات المحلية و حفز المهارات المحلية**: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد الوسائل الهامة لتجميع المدخرات المحلية الشخصية و تحفيز المهارات و تفجير الطاقات الإبداعية للكوادر المحلية.

. **تنمية الصادرات و تخفيض الواردات**:تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر على اعتبار أنها مشاريع مغذية للمشاريع الكبرى بزيادة الإنتاج الوطني و تنمية الصادرات و الإقلال من الواردات من خلال قيامها بتوجيه نحو تصنيع بدائل للواردات و بهذا تساهم في تقوية الاقتصاد الوطني.

. **استخدام الموارد المتعطلة**:تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام الموارد غير المستثمرة حيث يأتي رأس مال المؤسسات الصغيرة من المدخرات العائلية التي قد تظل دون استخدام إذا لم تستخدمها المؤسسات الصغيرة و كذا نفس الشيء بالنسبة للموارد الأخرى.

. **المساهمة في تخفيض حدة الفقر**: تساهم المؤسسات الصغيرة في تخفيف معدلات الفقر من خلال إيجاد فرص عمل للكثيرين من المتعطلين عن العمل.

2- **تعريف التنمية:**

تعددت تعارف التنمية و اختلفت تبعا لأوضاع المفكرين الاقتصاديين، و كانت في مجملها تنعكس في صورة تجعل التنمية الاقتصادية لا ترتكز فقط على التغير الكمي، و إنما تمتد لتشمل التغير النوعي و الهيكلي، بخلاف النمو الاقتصادي، الذي يقاس بمعدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي، أو متوسط نصيب الفرد منه فقط(12)

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها"العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وما تتطلبه من إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي والتي تسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، و تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، و هي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع و الخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.(13)

3-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية منها والتجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية و خاصة عندما يتم التركيز على الموارد البشرية لأنها تلعب دورا بارزا في معالجة مشكلات اقتصادية واجتماعية من أبرزها:(14)

- مشكلة نقص الكمية و النوعية من المهارة تسبب ما يعرف بتكوين رأس المال البشري الذي يشمل الفئات المهنية المختلفة.
- مشكلة تعطيل القوى البشرية أي عدم توفير فرص عمل للأفراد و عدم استثمار خبراتهم و مهاراتهم و هذا يمثل هدر اقتصادي له انعكاساته السلبية على المجتمع.
- تطوير العادات والقيم والمفاهيم الاجتماعية للمجتمع من خلال السلوك الجديد و العلاقات الجديدة التي تنشأ بين الأفراد و المجموعات.
- إهمال شرائح من المجتمع تظل في غياب عملية التنمية بسبب عدم الرعاية الاجتماعية لهم.

- ارتفاع نسبة الأمية يمثل عائق أساسي لتنمية الموارد البشرية، لأنه ذلك يسبب عدم المعرفة والتعلم والمعلومات و الذكاء، و هي عناصر مهمة في النمو الاقتصادي.

و بسبب هذه المشكلات وغيرها تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية التي يمكن أن تلعب دورا في تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع،و يعود السبب في ذلك إلى أن تلك المؤسسات تعمل على ما يلي(15):

- زيادة الدخل الوطني:حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحدى روافد تعظيم الدخل الوطني بالإنتاج للسلع و تصريفها و زيادتها لحجم العرض و الطلب الفعلي.
- معالجة مشكلة البطالة: وذلك توظيف هذا القطاع لعدد كبير من العمالة العاطلة وتحويلها إلى عمالة منتجة مع توفير فرص التدريب و اكتساب المهارات و الابتكار.
- المساهمة في علاج الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات للدول النامية: و ذلك بتقليل حجم الواردات و بالتالي توفير عملة صعبة يمكن أن توجه لمشروعات تنموية.
- توزيع الثروة و تحقيق العدالة: من خلال توزيع الدخول حسب العمل و توظيف العمالة حسب مستويات المهارة.
- توطين الصناعة في المناطق الريفية: و بالتالي تحقيق توزيع جغرافي سليم للسكان و تطوير مستويات الوعي والفهم .

4-أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية:

يظهر دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بوضوح من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم ايجابيا في دفع نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة و ذلك كما يلي(16):

1) الناتج الوطني الإجمالي:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات سواء لإشباع طلب نهائي أو وسيط، كما تسهم في رفع معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمه مقارنة بالحال في المشروعات الحكومية أو العامة.
- أيضا تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع الكفاءات الاقتصادية للموارد إذ أن تلك المؤسسات تستفيد من الوفورات الخارجية التي تولدها المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تولد وفورات خارجية هي الأخرى تستفيد منها المشروعات الكبيرة.

2) الاستهلاك العام و الخاص:

تزيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من زيادة معدلات الاستهلاك الكلي لأن العاملين في تلك المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة ، خاصة و أن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا لأصحاب الدخول المنخفضة ، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي و بالتالي توسيع دائرة الإنفاق و الإنتاج و الاستثمار و من ثم توسيع دورة النشاط الاقتصادي و النمو في المجتمع.

3) الاستثمار و الادخار:

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب كثير من المدخرات الصغيرة والمساهمة في زيادة الادخار الخاص في تمويل المشروعات الرائدة، كما أن مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال، مما يجعلها نواة المشروعات الكبيرة مما تساهم في زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني و زيادة معدلات النمو الاقتصادي بفعل عمل مضاعف الاستثمار المعجل.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

4) الصادرات:

تظهر قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دخول الأسواق الخارجية من خلال إنتاجها الذي يحمل خصائص مميزة تمثل طبيعة و ثقافة رجال الأعمال الرواد في بلد المنشأ، و بهذا فهي قادرة على زيادة الصادرات و توفير العملات الصعبة و المساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات .

+ تمارس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء العاملة في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لها من خصائص و مزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي و التوطين في جميع أقاليم الدولة و إزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركز الأنشطة الاقتصادية في أقاليم معينة و التي تعتبر جذب دائما للمشروعات الكبيرة.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة:

ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينات و مقتصرة على الندوات العليمة و المغلقة التي كانت تحاول إيجاد تعرف لهذا المفهوم ، فالكل كان يتساءل عن إمكانية تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة و التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة، حيث كان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بأن التنمية المستدامة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل إيجاد توازن بين النشاط الاقتصادي و التنموي و النظام البيئي و الطبيعي لطن مع بداية عقد الثمانينات طرح مفهوم التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك.(17)

1-تعريف التنمية المستدامة:

وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر عام 1981 :" التنمية المستدامة هي السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات و إمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة". (18)

2-عناصر و أبعاد التنمية المستدامة: مادامت التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار و تمتلك عوامل الاستمرار و التواصل و هي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية مثل التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو التنمية الثقافية ، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة فهي تنمية تنهض بالأرض و مواردها و تنهض بالموارد البشرية و تقوم بها، وهي كذلك تأخذ بالاعتبار البعد الزمني و حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية.لذا تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية و هي النمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية و حماية البيئة،وفيما يلي توضيح لكل عنصر أو ركيزة أو بعد كما يلي:(19).

1_ **البعد البيئي**: يتعلق هذا العنصر بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية و البيولوجية و على النظم الإيكولوجية و النهوض بها.

2_ **البعد الاقتصادي**: يعتبر العنصر الاقتصادي كأحد أهم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، فهو يستند إلى مبدأ يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة .

3_ **البعد الاجتماعي**: يتطلب هذا البعد تحليل البيئة الاجتماعية للتركيز على الهيكل الاجتماعي و مستويات التعمير و المنظومة الصحية و أفاقها و لعل مشاكل البطالة و الفراغ و كيفية اكتساب المعرفة من أهم المشاكل التي تعاني منها عملية التنمية في البلدان.

لم يحض البعد الاجتماعي بنفس الأهمية التي كانت للبعد البيئي والاقتصادي ، حيث نجد أن التنمية الاجتماعية- و لو كانت أشمل بكثير- تقترب لتلامس مفهوم التنمية البشرية المستدامة التي تجعل الإنسان منطلقها وغايتها و تتعامل مع الأبعاد البشرية و الاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن، و تتمثل عناصر التنمية البشرية فيما يلي:

+ الإنتاجية أو المقدرة البشرية على القيام بنشاطات منتجة و خلاقة.

+ الاستدامة أو عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة.

+ المساواة و تساوي الفرص المتاحة أمام كل الأفراد على اختلافهم.

+التمكين للإنسان، فالتنمية تتم بالناس أساسا و ليس فقط من اجلهم حيث أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم.

و اعتمادا للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوهانسبورغ سبتمبر2002"، تكون الاستدامة البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية في المجالات الحيوية على النحو التالي:

في مجال المياه: تهدف لضمان الحماية الكاملة للمستجمعات المائية و مواردها المائية العذبة، و ضمان إمداد الكافي لاستخدام المياه في التنمية الزراعية و الصناعية و كذا تأمين الحصول على المياه الكافية للاستعمال المنزلي.

في مجال الغذاء: تهدف إلى ضمان استخدام مستدام والحفاظ على الأراضي و الغابات و رفع الإنتاجية الزراعية و الإنتاج ، و ضمان الأمن الغذائي المنزلي.

في مجال الصحة: تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة، و زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقائية في أماكن العمل.

في مجال المأوى و الخدمات: تهدف لضمان الاستخدام الأمثل و المستدام للأراضي و الاستعمال الكفء لمواد البناء و المواصلات، والحصول على سكن مناسب.

في مجال الطاقة: تهدف إلى تخفيض الآثار البيئية للوقود و ضمان استخدامها في المواصلات والاستعمال المنزلي.

في مجال التعليم: تهدف إلى إدخال البيئة في المعلومات العامة و البرامج التعليمية، و ضمان وفرة المتدربين، و إتاحة فرص التعليم للجميع.

في مجال الدخل: تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي و زيادة الكفاءة الإنتاجية و دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة لخلق الوظائف.

4-دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخصوصيتها حجمها، الدور الملحوظ لمسؤوليتها، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتحكم في تأثيرها على المجتمع، لكن بطريقة غير شكلية مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

إن تبني مفهوم التنمية المستدامة في المؤسسة يشكل إشهارا لا يستهان به، لأنه يعمل على تقوية المؤسسة و السماح لها بالبقاء و التطور، و في واقع الأمر هناك العديد من الأنشطة داخل المشروعات الكبيرة يتم مناولتها أو توكيلها لأعوان خارجيين، غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث يتم تحسين الأطراف المتعامل معها بالبيئة و تحضيرها للاستجابة لمتطلباتها و يتعين على المؤسسات الآمرة ضمان أن المؤسسة المناولة مؤهلة لإنجاز هذه المهمة ، و ذلك باحترام المعايير البيئية، كحصولها على شهادة ISO14000 ، و هذا إجراء ايجابي بكل تأكيد، لكنه لا يزال صعب التحقيق في الواقع العملي.(20)

الأدوات اللازمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتبني مفهوم التنمية المستدامة:

هناك أدوات و وسائل يجب أن تكون لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكي تتبنى مفهوم التنمية المستدامة و منها: (21)

= GRI: مبادرة دولية متعددة الأطراف، القصد منها تحضير المؤسسات لتقرير حول أبعاد التنمية المستدامة داخل مؤسساتهم.

= SA8000: معيار اجتماعي يضمن حقوق العمال، و هو قابل للتدقيق من طرف مدققين خارجيين.

= AA1000: معيار يسمح بقياس الأداءات الاجتماعية و الأخلاقية للمؤسسة .

= SD21000 : دليل في فرنسا يسمح لدمج مسالة التنمية المستدامة في إستراتيجية و مناجمنت المؤسسة، بهدف التوصل إلى مستوى من المسؤولية الاجتماعية موائم مع توقعات أصحاب المصلحة .

= ISO 14010 ; ISO 14004, ISO 14000: معايير المناجمنت و الأداء و التدقيق البيئي .

= EMAS: النظام الأوروبي لم ناجمنت البيئة.

= مبادئ OCDE حول حكم انية المؤسسة.

= الاتفاق الدولي للأمم المتحدة : مبادرة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ، طالب فيها باحترام المبادئ التسع (حقوق الإنسان، العمل، البيئة)

=ISO 26000 هذا المعيار يسهل إدماج المسؤولية الاجتماعية و الحكم انية و الأخلاقيات بطريقة أكثر توسعا.

= OMSAS18001: هذا المعيار ليس معيار ISO و يسمح بتنظيم صحة و أمن العمل، ويهدف هذا التنظيم إلى التحكم في المخاطر المتعلقة بالمستخدمين و أصحاب المصلحة المعرضين لهذه الأخطار و كذا للتحسين المستمر لأداءات النظافة و الأمن.

5-التنمية المستدامة رهان رابح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإدخال البعد البيئي ضمن نشاطاتها يعد خطوة في إطار التنمية المستدامة و وسيلة ممتازة لإعادة تحديد استراتيجياتها على المدى البعيد، بل وحتى على المدى القصير فهي عامل تموضع و تميز و تنافسية.(22)

6-التنمية المستدامة كعامل لتحقيق الأداء:

إن إدخال التنمية المستدامة في طرق تشغيل المؤسسة يسمح لها بالدخول في سيرورة التحسين المستمر، مما يسمح لها بالاستجابة لحاجات الزبائن الأكثر تطلبا و المؤسسة عموما ملزمة باحترام مجموعة من القواعد:

-تعهد الإدارة : فالتنمية المستدامة التزام واضح للمديرين يترجم بإستراتيجية واضحة,

-الرضا التام للزبائن.

-رؤيا طويلة الأجل.

-العمل كفرق و شركاء مع العاملين، الموردين، والزبائن.

-مشاركة و إرضاء العامل، تنوع المهام و المسؤوليات.

-تكوين دائم للعاملين.

-متابعة البيانات المتعلقة بآثار النشاط.

-المقارنة مع المنافسين الرئيسيين.

-الشفافية مع العاملين الموردين والزبائن.

-المراجعة و التحسينات المرتقبة.

على المدير تحديد الأهداف و ذلك لإرضاء مصالح العاملين قبل مصلحة المشروع، بتطوير التكوين المستمر، دعم الابتكار، تشجيع الإبداع، تثمين و نقل المهارات و كل ما يسمح للمشروع بتحسين أدائها أفضل، و هذا أبعد تأثيرا من اعتمادها فقط على المؤشرات الاقتصادية.(23)

7-التنمية المستدامة كعامل لتحقيق الديمومة:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلتزم بالتنمية المستدامة تكون حريصة على ديمومتها أكثر من ديمومة العالم المحيط بها، فتكون مقتصدة في استهلاكاتها للطاقة و الموارد الطبيعية، و من ثم فهي تعمل على تحقيق الأداء الاقتصادي و رصد توقعات المجتمع بالإضافة إلى الأداء الاجتماعي و البيئي(24)

8-التنمية المستدامة كعامل لتحقيق التكامل:

إن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لم يعد يقيم على أساس المعايير المالية فقط، ولكن على مجموعة من المعطيات الأكثر توسعا وبعدا، كالمساهمة في التشغيل و المشاركة في الحياة المحلية، و تميزها باحترام مستخدميها، حلفائها و بيئتها.

إن الوضعية المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت دائما تحفزها على أخذ المسؤولية الاجتماعية، و عليه يمكن القول أن العولمة و التطورات الحاصلة في السوق ستقود إلى اضطراب عدة قطاعات من الاقتصاد، و في هذا السياق لكي تبقى المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عليها أن تكون:

+ قابلة للنجاح اقتصاديا.
+ مبدعة (تحديا لخلق فرص جديدة و تحسين طرق الإنتاج).
+ مقتصدة في الموارد الطبيعية و الطاقوية.
+ محترمة لرأسمالها البشري.
+ ذات أخلاقيات تجاه أعمالها و مجتمعها.

من أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الربح و تسويق خدمة العميل و النمو و أيضا المسؤولية الاجتماعية(25).

رابعا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شيئا فشيئا تأخذ بعين الاعتبار أثناء وضع استراتيجياتها بعد المسؤولية الاجتماعية و ذلك استجابة لمختلف الضغوط الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية.

1-مفهوم المسؤولية الاجتماعية : هي عبارة عن مفهوم بموجبه تقوم المشروعات بدمج الشؤون الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية خلال نشاطاتها و تفاعلاتها مع أصحاب المصلحة.و يكون ذلك على أساس طوعي(26).

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي قامت بخطوة التنمية المستدامة لا يعني ذلك البحث فقط عن الأداء الاقتصادي بل كذلك البعد الاجتماعي و البيئي و هذا ما يعبر عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نابعة أيضا عن مطالبة المجتمع المدني المؤسسات بتحسين مراعاتها للآثار البيئية و الاجتماعية لنشاطاتها المختلفة و من هنا ظهرت و تطورت فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

هذا المطلب هو مطلب موضوعي، فرغم أن النشاطات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها آثار ايجابية عديدة على المجتمع، كخلق الثروات النمو الاقتصادي توفير فرص العاملة...الخ، و بالمقابل هذه النشاطات تولد آثارا سلبية على البيئة بسبب انبعاث الغازات الملوثة طرح الفضلات السامة،...الخ.(27)

2-كيفية تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يعد تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرصة لتحديد إستراتيجية جديدة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي الفرص و التهديدات المتعلقة بتغير الأسواق؟.
- ما هي نقاط القوة و نقاط الضعف للمشروع ؟ هذا الرهان يمكن تطبيقه بالنظر إلى توقعات أصحاب المصلحة.

الشكل أدناه يوضح أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التنمية المستدامة (28):

الشكل رقم (1): أهداف المؤسسة في ظل التنمية المستدامة:

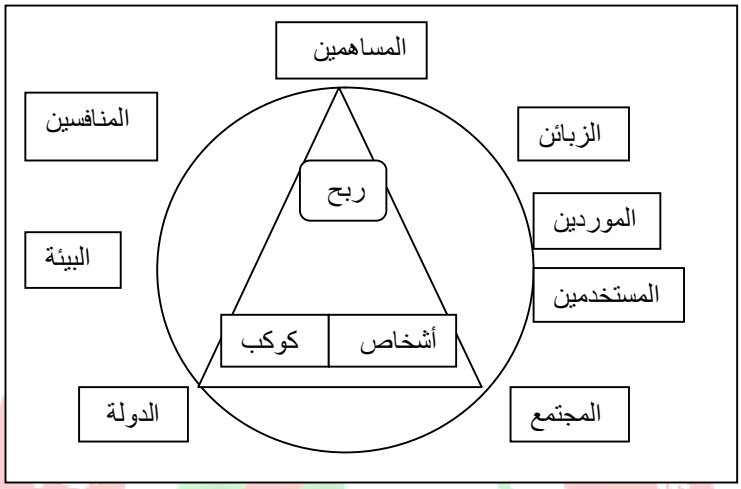

Source: strategor ; politique générale de l'entreprise; DUNOD; paris;2005;P:383.

أن تطبيق المعايير الاجتماعية يتجاوز الالتزامات القضائية مثلا: مجال التعليم،شروط العمل، و العلاقة بين الإدارة و المستخدمين، كلها يمكن أن تؤثر على الإنتاجية و هذا ما يفتح الطريق لإدارة التغيير ة كسب التطور الاجتماعي و زيادة التنافسية و المؤسسات اليوم أصبحت أكثر وعيا بأن المسؤولية الاجتماعية بإمكانها إضافة قيمة اقتصادية.(29)

خامسا: تحديات و متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1- التحديات و المشكلات التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يمكن تقسيم هذه المشكلات إلى قسمين بحسب مصدرها: (30)

-مشكلات داخلية تتعلق بأمور تتصل بكل مؤسسة بذاتها و تكون ناتجة عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمؤسسة .

-مشكلات خارجية: تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي و مناخ الاستثمار بصفة عامة، و يكون لهذه المشكلات تأثيرها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة أيضا،

كما يمكن حصر المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تقسيمها إلى عدة مجموعات و سوف نبرز هذه المشكلات كل حسب مصدرها فيما إذا كانت من داخل أو خارج المؤسسة، على النحو التالي(31)

مشكلات اقتصادية: الخارجية منها تتعلق بمناخ النشاط و الاستثمار في الاقتصاد الوطني ككل، و أما الداخلية منها فتتمثل في ارتفاع عبء المصروفات و مشكلة التوسعات غير المخططة.

مشكلات تمويلية: تحدث المشكلات خارجيا عندما تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى المصادر الخارجية للتمويل، و تكون داخلية عندما تهمل جانب الاحتياطات مثلا.

مشكلات تسويقية: خارجيا تتعلق بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسة، و داخليا تأتي هذه المشكلات من إهمالها للجانب التسويقي في نشاطها

مشكلات إدارية: تعد من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسة و غالبا ما تكون نابعة من الداخل، كمركزية اتخاذ القرار و نقص القدرات و المهارات.

مشكلات نقص المعلومات: نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإنفاق على البحث و توفير المستشارين و الاتصال بمصادر المعلومات، فإنها تواجه مشكلات نقص المعلومات.

مشكلات نابعة من عوامل نفسية:

مشكلات تنظيمية: تعد المشكلات التنظيمية مشكلات خارجية و تتمثل في عدم وجود تنظيم موحد كاللجان أو أجهزة متخصصة لترشيدها إلى أفضل الأساليب الإدارية و المالية و التسويقية.

2- متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يتوقف نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ضرورة توافر مجموعة من المقومات بعضها يرجع إلى الجهات الحكومية و بعضها إلى أصحاب هذه المؤسسات و ذلك على النحو التالي:

-على المستوى الحكومي:

يتطلب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توافر مجموعة من المقومات التي ترجع إلى الحكومات و من أهم هذه المقومات ما يلي: (32):

1- إنشاء هيئة أو إدارة حكومية تكون وظيفتها الأساسية دعم و توجيه المشروعات الصغيرة عن طريق فروعها المختلفة و يمكن أن يتم ذلك عن طريق:

. توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن الأسواق.

. إعداد دراسات جدوى اقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يتوقع نجاحها.

. قيام المؤسسات التعليمية المختلفة بعملية الربط العضوي بين التعليم الفني و متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

. دعم و تشجيع الطلب المحلي على منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

. نقل فكر و ثقافة العمل الحر من خلال حملات إعلانية و ترويجية موجهة لذلك .

. تحقيق الانتشار الجغرافي لحاضنات الأعمال.

. تشجيع القيام ببحوث تطبيقية تهدف إلى تطوير استخدام الخامات و الموارد المحلية بما يهدف إلى نشر الصناعات الصغيرة.

. وجود دعم فني و معنوي من الجهات الرسمية للجهات الحاضنة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

. الإشراف و المتابعة و الرقابة و تقويم الأداء المستمر من الجهات الممولة للمؤسسات الصغيرة.

. منح صاحب المؤسسة الصغيرة فترة سماح مناسبة قبل البدء في السداد.

-بالنسبة لصاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة:

يتطلب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توافر مجموعة من العوامل التي ترتبط بأصحاب المؤسسات الصغيرة، و من أهم هذه العوامل ما يلي:(33)

1. إعداد دراسة جدوى موضوعية و واقعية و ليست وهمية و شكلية للمشروع المراد إقامته قبل البدء فيه.
2. وجود نظم و لوائح مكتوبة لضبط العمل و تجنب المجاملات و العواطف.
3. المهارة و الكفاءة اللازمة لإدارة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.
4. اختيار هيكل التمويل المناسب للمؤسسة الصغيرة ،
5. التسويق الجيد القائم على أسس علمية سليمة و على ظروف السوق.
6. السعي إلى تطوير و التحسين المستمر.
7. إتقان و إحسان العمل.
8. تواجد صاحب المؤسسة الصغيرة بصفة دائمة فيها.

خلاصة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حقيقة ملموسة في النسيج الاقتصادي و الصناعي في الدول، وكانت الوضعية المحلية و المكانة التي تحتلها في المجتمع ، من المحفزات على أخذ المسؤولية الاجتماعية، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في التخفيف من حدة الفقر من خلال ضمانها لمستوى معيشي جيد و مستدام في المجتمع و كذا تساهم في تحقيق معدلات جيدة و تخفيض معدلات البطالة و تشجيع الإنتاج المحلي و الحد من الواردات.

الهوامش و المراجع:

1- خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر ، 2013،ص 12.

2- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص13-14.

3- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 15-16.

4- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 18.

5- الحناوي محمد صالح وآخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2004، ص 64.

6- كافي مصطفى يوسف، بيئة و تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 35.

7- كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 44-47.

8- خوني رابح و رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيترك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر،2008، ص 45.

9- خوني رابح و رقية حساني، مرجع سابق، ص 45.

10- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 18.

11-الحناوي محمد صالح وآخرون، مرجع سابق، ص 67-69.

12-قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع، بيروت- لبنان،2013، ص 18.

13-عجمية محمد عبد العزيز وآخرون؛ التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية، مصر، 2007 ص56.

14- كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 73

15- كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 74

16- كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 75

17-قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص50.

18-طلبة مصطفى كمال، مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ضبي، جوان 2001.ص44-45.

19-قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 73-81

20- كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 79

21- كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 80
22- Abdelhamid FERDI ;OP-Cit ;P :37
23- كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص81-82
24- كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 82
25- كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص83
26- Abdelhamid FERDI ;OP-Cit ;P :34
27- Abdelhamid FERDI ;OP-Cit ;P :34
28- strategor ; politique générale de l'entreprise; DUNOD; paris;2005;P:383.
29- Abdelhamid FERDI ;OP-Cit ;P :34
30- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 39.
31- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 40-49.
32- أبو النصر عصام، طبيعة المشروعات الصغيرة، مكتبة عين شمس، القاهرة-مصر، 2007، ص 18
33- أبو النصر عصام، مرجع سابق، ص 19.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر